لم يذكر البخاري حديث عمرو هذا وقيل ان في تغليطه نظر وقيل انه شاذ لمخالفته رواية
الجماعة وقوله صلى الله عليه وسلم ما بين المشرق والمغرب قبلة هذا خطاب منه لاهل المدينة
ومن جرا مجراهم كاهل الشام والجزيرة والعراق واما اهل مصر فقبلتهم بين المشرق والجنوب
من مطلع الشمس في الشتاء وذكر طائفة من الامحاب ان الواجب في استقبال القبلة استقبال
هوا يعاد دون بنيانها بدليل المصلي على ابي قبيس وغيره من الجبال العالية فانه انما
يستقبل الهوى لا البنيان وبدليل ما لو انقضت الكعبة والعياذ بالله فانه يكفيه
استقبال العرصة قال ابو العباس الواجب استقبال البنيان واما العرصة والهوى
فليس بكعبة ولا بنيان واما ما ذكره من الصلاة على ابي قبيس ونحوه فكر فانما ذلك لان بين
يدي المصلي قبلة شاخصة من نفسه وان لم تكن مساماته لم فان المساماة لا تشترط
كما لم تكن مشروطة في الايتمام بالمامووم واما اذا زال بنا الكعبة فنقول بموجبه وانه لا تصح
الصلاة حتى ينصب شيئا يصلي اليه لان انما جعل المصلي عين الكعبة لا قبلة له فعلم
انه جعل القبلة الشي الشاخص وكذا كره قال الامتري ان صلى بازاء الباب وكان مفتوحا
لم تصح وان كان مردودا صحت وان كان مفتوحا وبين يديه شيء منصوب كالسترة
صحت لانه يصلي الى جزء من البيت فان زال بنيانه البيت وما بين يديه شيء منصوب
كالسترة صحت لانه يصلي الى جزء من البيت والا فلا تصح الصلاة وان لم يكن بين يديه شيء لم تصح
وهذا من كلام الامتري يدل على ان البنا لو زال لم تصح الصلاة الا ان يكون بين يديه
شيء وانما يعني به والله اعلم ما كان شاخصا كما قيد فيما اذا صلى الى الباب ولانه انما علل
ذلك بانه اذا صلى الى سترة فقد صلى الى جزء من البيت فعلم ان مجرد العرصة غير كاف
ويدل على هذا ما ذكره الازرقي في اخبار مكة ان ابن عباس ارسل الى ابن الزبير لا تمنع
الناس بغير قبلة انصب لهم حول الكعبة الخشب واجعل الستور عليها حتى يطوف الناس
من وراءها ويصلون اليها ففعل ذلك ابن الزبير وهذا من ابن عباس وابن الزبير دليل
على ان الكعبة انما يطاف بها ويصلى اليها لا بد ان يكون شيئا منصوبا شاخصا وان

العرصة

العرصة ليست قبلة ولم ينقل ان احدا من السلف خالف في ذلك ولا انكره فعلم ان انه تعذر
نصب شيء من الاشياء موضعها بان يقع ذكر اذا اهدم ذا والسور يتبين من الجسة في
آخر الزمان فهنا ينبغي ان يكتفي حينئذ باستقبال العرصة كما يكتفي للمصلي ان يخطا خطا
اذا لم يجد سترة فان قول ابن ابرهيم كالخط وذكر ابن عقيل وغيره من اصحابنا ان البنا
اذا زال صحت الصلاة الى هواء البيت مع قولهم انه لا يصلي على ظهر الكعبة ومن قال هذا يفرق
بانه اذا زال لم يبق هناك شيء شاخص يستقبل بخلاف ما اذا كان هناك قبلة تستقبل ولا
يلزم من سقوط الشي الشاخص اذا كان معدوما سقوط استقباله اذا كان موجودا
كما فرقنا نحن بين حال امكان نصب شيء وحال تعذره وكما يفرق في سائر الشروط بين حال
الوجود والعدم والقدرة والعجز فاذا قلنا لا بد من الصلاة الى شيء شاخص فانه يكفي نحو
ولو انه شيء يسير كالعتبة التي للباب قاله ابن عقيل وقال ابو الحسن الامدي لا يجزا ان يصلي
الى الباب اذا كان مفتوحا لكن ان كان بين يديه شيء منصوب كالسترة صحت فعلى هذا
لا يكفي ارتفاع العتبة ونحوها بل لا بد ان يكون مثل اخرة الرحل لانها السترة التي قدر بها
الشارع السترة المستحبة فلان يقدر بها الواجب اولى وان كانت السترة التي فوق السطح
ونحوه بنا او خشبة مسمرة ونحو ذلك مما يتبع في مطلق البيع لكان في موضع حملوا جاز ان
الصلاة اليه لانه جزء من البيت وان كان هناك لبن واجر بعضه فوق بعض وخشبة
معرضة غير مسمرة ونحو ذلك لم يكن قبلة فيما ذكره اصحابنا لانه ليس من البيت ويتوجه
ان يكتفي في ذلك بما يكون سترة في الصلاة لانه شيء شاخص ولان حديث ابن عباس وابن
الزبير دليل على الاكتفاء بكل ما يكون قبلة وسترة فان الخشب والستور المعدة عليها لا تتبع
في مطلق البيع قلت وقد يقال انما اكتفي بما نصبه ابن الزبير وان لم يتبع في
مطلق البيع لانه حال ضرورة والاضرورة بالمصلي الى الصلاة على ظهر الكعبة او باطنها
اذ يمكنه ان يتوجه الى جزء منها ان لم يستقبل جميعها والله اعلم وقال ابن حامد وابن
عقيل في الواضح وابو المعالي لو صلى الى الحجر من فرضه المعاينة لم تصح صلاته لانه في المشاهدة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)